بحوث جامعية

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

العدد الثاني – جانفي 2002

بحوث جامعية

مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية بصفاقس

العدد الثاني – جانفي 2002

« Buḥūṭ Jāmi^{c}iyya »

Recherches Universitaires

Academic Research

Revue de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Sfax

Journal of the Faculty of Letters and Humanities of Sfax

N°2 – Janvier 2002

N°2- January 2002

بحوث جامعيـــــة

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

العدد الثاني – جانفي 2002

مجلة بحوث جامعية

الإدارة والتحـــــــرير

العنوان : طريق المطار كلم 4.5 – 3029 صفاقس

العنوان البريدي : ص.ب. 553 3000 صفاقس

الهاتف : 557 670 (04) 216 – 558 670 (04) 216

الفاكس : 540 670 (04) 216

البريد الإلكتروني : MedAli.Halouani@ Flsh.rnu.tn

المدير المسؤول : **محمد رجب الباردي**

رئيس التحريـــر : **صالح الكشـــــو**

نائب رئيس التحرير : **محسن ذيـــــاب**

هيئة التحرير :

- **محمد علي الحلواني**
- **محمد رجب الباردي**
- **نور الدين الكـــراي**
- **محمد الطاهر المنصوري**
- **محمـد العزيـز نجاحي**
- **محمد صالح المراكشي**
- **صالـح الكشـــــو**
- **منيـــر التريكـــي**
- **محســن ذيـــاب**
- **لسعـد الجمـوسي**

سعـــــر الإشتـــــراك السنـــوي :

تونس وأقطار المغرب العربي : 6 د.ت. + 2 د.ت. (معلوم البريد) = 8 دينارا تونسيا

الأقطار الأخرى : 10 دولارا أمريكيا + 5 دولارا (معلوم البريد) = 15 دولارا أمريكيا

ترسل قيمة الاشتراك بحوالة بريدية أو بصك بنكي باسم مقتصد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس – الحساب الجاري بالبريد 294823 مع ذكر عبارة : "**اشتراك في مجلة بحوث جامعية** ".

مذكرة للناشرين في المجلة

* "**بحوث جامعية**" مجلة محكمة في مجال الآداب والعلوم الإنسانية تصدر كل 6 أشهر

* لايزيد عدد صفحات البحث الواحد فيها عن 25 صفحة مرقونة.

* ترقن البحوث فيها بتلخيص في إحدى اللغات الثلاث التالية : العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية بحسب لغة البحث.

* المواصفات المادية للبحوث ينبغي أن تكون وفق نظام "وورد" Word (مع الإسطوانة الحاملة لاسم صاحب البحث).

* ينبغي أن تكون الإبانات كالخرائط والرسوم والصور في شكلها وحجمها النهائيين.

* يفرد باب قار للقراءات (على ألا تتجاوز القراءة الواحدة 5 صفحات مرقونة).

* تلتزم هيئة تحرير المجلة بإعلام المساهمين بقبول بحوثهم لمراجعتها حال تسلمها تحكيما إيجابيا ولاتعاد إليهم في حال عدم نشرها.

* الآراء المنشورة لاتلزم إلا أصحابها.

* المساهمة في المجلة مجانية. ويحصل أصحاب المقالات المنشورة في المقابل على 3 نسخ من المجلة.

هيئة التحريـــــــر

التوابع في النحو العربي ومسألة الشغور[1]

صالح الكشو*

الشغور Gapping من المفاهيم المطروحة في الأدبيّات التّوليديّة وتعني أساسا فراغا[2] يسده لفظ في الكلام قبله أو ما يقدر منه . والإحالة إلى المضمرات وعائداتها في هذه الأدبيّات مقصودة وقد حظيت المضمرات بعناية كبيرة في النماذج التّوليديّة وذلك منذ الستينات[3]. إلا أن ظاهرة الشغورأدّق وأشمل ممّا تنطوي عليه المضمرات وإن اشتقت منها كما أن الشغورنفسه أكثر من واحد في جنسه وقد يتعدّد في الجملة الواحدة .

وما يمكن قوله هو أن جملة ما أفرزته الدراسات التّوليديّة من مفاهيم في هذا الصدد كالربط العاملي و النقل والشغور المصاحب والشغور (البسيط) نفسه تجد أصلها عموما في علاقة أول بثان. والتوابع– فيما يعنينا– ثوان في علاقتها بأوائلها.

وكما هو معلوم فمفهوم التابع مفهوم من النحو العربي وننظر فيه ههنا في ضوء مفهوم الشغور.

المعطيات التي سننظر فيها أذن لاتتناول بالأساس المضمرات وإنما تتناول بعض الإشكال في التوابع ونزعم أنها تثير من المسائل النظريّة ما هو من جنس ما تثيره المضمرات من حيث هي جميعها ثوان جاءت لأوائل وكلّه مضمن في بعض مسالك النحو العربي بمفهومه التراثي.

وننطلق من جمل التوكيد التالية:

ضربت زيدا ضربت زيدا

وهي من باب توكيد الجملة بالجملة ويلاحظ أنه لا يمكن ردّها إلى:

ضربت زيدا زيدا

كما هو معروف عن النحو العربي.

---

* أستاذ تعليم عال بكليّة الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

[1] لمسألة الشغور أنظر:

1- N. Chomsky (1981a) , (1981b)

[2] Emptiness اشارة الى المقولات الفارغة (empty categories و المقولات الفارغة تشمل الشغور.

[3] و قد كان محور هذا الانشغال إشكال التعريف ف Postal (1966) كان يرى أن المضمرات من قبيل our, they ضرب من أضرب أدوات التعريف في الحقيقة و Sommerstein (1972) كان يفضل أن يرى في أدات التعريف(the) نفسها ضميرا. وقد شارك في هذا الجدال حول طبيعة المضمرات لسانيون من الأوائل من مثل R. Jackendoff و R. Dougherty و غيرهما من التابعين ك E. Delorme و B. Rigter و أفرز في الثمانينات اشكالات نظرية هامة كانت بالنسبة الينا بمثابة الخلفيات لهذا البحث.

ولفهم السبب الذي من أجله لا يمكن ردّ ضربت زيدا ضربت زيدا إلى ضربت زيدا زيدا بحذف ضربت الثانية لنأخذ المثال التالي:

ضربت زيدا أخاك

وهو من باب البدل وهذا المثال يمكن ردّه إلى:

ضربت زيدا ضربت أخاك

فلو كان ل : ضربت زيدا ضربت زيدا أن ترد إلى: ضربت زيدا زيدا كما هو الحال بالنسبة إلى: ضربت زيدا ضربت أخاك المتحوّلة إلى ضربت زيدا أخاك لحصل إدماج فئتين من المعطيات (فئة معطيات التوكيد وفئة معطيات البدل) في فئة واحدة. ويبدو إدماج الفئتين عند النظر غير مرغوب فيه.

وتؤكد بعض المعطيات هذا الأمر، فنحن لا نقول:

*ضربت زيدا زيدا و عمرا

بينما نقول:

ضربت زيدا أخاك و عمرا

وكذلك نقول:

أعجبتني الجارية أنفها

ولاشكّ في تقديرها بمثل:

أعجبتني الجارية أعجبني أنفها

ويجري التطابق مع الأنف في أعجبني طبيعيّا بينما لا نقول على التوكيد:

* أعجبتني الجارية أعجبتني عينها

تقديرا ل:

أعجبتني الجارية عينها

وهو توكيد بالعين- وإن كان التطابق لايطرح إشكالا.

ونقول في تقدير:

رأيت قومك أكثرهم

= رأيت قومك رأيت أكثرهم

ولا نقول في تقدير:

رأيت قومك كلهم

=* رأيت قومك رأيت كلهم

وإن كان الفرق بين كل و كثير فرقا غير كبير.

ويبدو أن ما تتميّز به فئة المعطيات من البدل عن فئة المعطيات من التوكيد- فيما أوردناه – هو العلاقة المعنويّة في الفئة الأولى أي فئة البدل والعلاقة اللفضيّة أوما هو منها في الفئة الثانية أي فئة التوكيد.

وهذه العلاقة تربط الأوائل بالثواني في كّل منها: المبدل منه بالبدل والمؤّكد بالتوكيد. إلا أن الذي يعنينا مباشرة ليس هذه العلاقة. إنما الذي يعنينا هو ذاك الشغورالذي نلحظه ونحّس به في البنى البدلية والذي يستأنف فيه العامل فيها يقترحه النحو العربي القديم وجملة الأسئلة التي يثيرها هي التالية:

1- ما هي طبيعة هذا الشغور ووضعه؟

2- هل هو ظاهرة معزولة؟ أم هل هناك من التراكيب ما يخضع للظاهرة نفسها؟

3- وهل هو شغور حّر عند إعادة البناء أم هو شغور مقيد؟

ونتناول هذه الأسئلة بدء بالأخير. ولنتبّين أن الشغور المشار إليه شغور مقيد لنفترض المثال التالي:

ضربت زيدا(آلمت + أوجعت) أخاك

فالذي يتبادر للذهن أن هذا المثال ليس في معنى: ضربت زيدا ضربت أخاك وإن اشتققنا معنى الضرب من معاني الإيلام والوجع. كذلك لا نقول:

ضربت زيدا قطعت رأسه

تقديرا ل:

ضربت زيدا رأسه

وإن كان معنى القطع في معنى الضرب. ونحن إذا استحضرنا جملة:

قطعت زيدا رأسه

فلن يكون التقديرإلا على نحو:

؟ قطعت زيدا قطعت رأسه

لا على نحو:

؟ قطعت زيدا ضربت رأسه

ولئن كان الشك يراودنا في قبول مثل هذه الجملة أصلا فلأن جملة: قطعت زيدا مشكوك فيها ولعلّ تأويل قطعت زيدا رأسه على الاضراب أقرب من تأويلها على الاستئناف:

قطعت زيدا بل قطعت رأسه

ونورد مثالا آخر للإستدلال على القيد الذي تخضع له التراكيب التي ننظر فيها نقول:

مررت بالدار مررت بها

بل و نقول:

مررت بالدار بها

مّما يؤّكد أن المقصود إنما هو العامل، لكّننا لا نقول:

مررت بالدار جزت(بها + عليها)

ولو كان ذلك مّما يقال لقيل معه:

مررت بالّدار بها

وعندئذ لعسر الأمر في إعادة البناء، أسلوبّيا على الأقل إذ السؤال يصبح: هل المقصود من وراء: مررت بالّدار بها= مررت بالّدار مررت بها أم مررت بالّدار جزت بها؟ إلا أن ما يورد علينا بعض الإشكال هو ما نجده في باب الاشتغال من النّحو العربي، فمعلوم أن تراكيب الاشتغال تشتمل في أصلها على بنى بدلّية، ولا إشكال في مثل:

زيدا ضربته

المقدرة ب:

ضربت زيدا ضربته

وإنما الإشكال في مثل:

أزيدا مررت به؟

وهو إشكال أول إذ يقدر النحو العربي فيه:

أ جاوزت زيدا مررت به؟

(ابن عقيل: شرح الألفية/II - 131)

إلا أنه تقدير على المعنى أي تفسير وهو على مذهب(= البصري)، ويرى المذهب الثاني (= الكوفي) أن المرور هو العامل، قدر أو لم يقدر. وقد يعتد بهذا الخلاف. والإشكال أيضا في مثل:

زيدا مررت بغلامه

زيدا ضربت أخاه

وهو إشكال ثان إذ تقدير الأول حاصل على نحو:

لابست زيدا مررت بغلامه

وتقدير الثاني على نحو:

أهنت زيدا ضربت أخاه

إلا أن هذا من القيود الجارية ولها علاقة بالمعنى، فلو قدرنا:

زيدا مررت بغلامه

و:

زيدا ضربت أخاه

على نحو:

مررت بزيد مررت بغلامه

ضربت زيدا ضربت أخاه

لكان على غير المعنى المقصود[4]، لهذا فنحن نصوغ قيدنا على النحو التالي:

[4] و هو من قبيل تقدير يا النداء بأدعو وأنادي فإن فيه تغييرا للمعنى من الإنشاء الى الخبر

مبدأ 1:
الحفاظ على المعنى
مبدأ2 :
الحفاظ على اللفظ

ونمّر إلى السؤال الثاني لنلاحظ أن مبدأ الحفاظ على اللفظ يجد مجالات أخرى للتطبيق في صورة قيد على الشغور كما هو حاصل في البنى البدلية وكما يحصل في بنى أخرى بحيث لا تشكل التراكيب البدلية تراكيب معزولة في اللغة العربية ولا تنحصر الظاهرة فيما هو من البدل أو من قبيله. فنحن لا نقول في إعادة بناء العطف من مثل:

ضربت زيدا و عمرا
ضربت زيدا و(آلمت + أوجعت) عمرا

و يكفي الرائز بواسطة كلا للاقتناع بذلك فنحن لا نقول باستخدام هذا الرائز:

* ضربت زيدا وآلمت عمرا كليهما

وإنما المقبول:

ضربت زيدا وضربت عمرا كليهما
= ضربت زيدا و عمرا كليهما

ونعتقد أنه لو لم يكن مبدأ الحفاظ على اللفظ قائما قيدا على العطف ههنا لما جاز لزيد الثاني في:

*ضربت زيدا زيدا وعمرا

أن يقوم حاجزا أمام استئناف العامل :

*ضربت زيدا زيدا وضربت عمرا

فان لا يتكلم بمثل: ضربت زيدا زيدا وعمرا أصلا مرده في نهاية المطاف إلى قيد اللفظ على تكرار العامل في حين لا وجود لحاجز ما مع البدل:

ضربت زيدا أخاك و عمرا
= ضربت زيدا ضربت أخاك و ضربت عمرا

وينسحب هذا القيد على تراكيب أخرى تتجاوز التوابع، فنحن لا نقول:

أكرم زيد أخاه أكثر من عمرو

وتؤول على نحو:

= أكرم زيد أخاه أكثر مما أكرم عمرا أخاه
= أكرم زيد أخاه أكثر مما أكرمه عمرو

دون سواهما، ونقول:

سجدت الملائكة إلا إبليس

وتعاد كتابتها على نحو:

سجدت الملائكة إلا إبليس لم يسجد

وأن نقول:

سجدت الملائكة إلا إبليس(أبى + استنكر+ رفض +الخ...)

فذلك أن مثل هذه الأفعال في اعتبارنا ليست إلا أفعالا مصاحبة pro-verbes في غير الواجب و يصح معها:

سجدت الملائكة إلا إبليس أبى(أن يسجد + ولم يسجد)

والقيد حاضر كما نرى وإن كانت كلفة الوصف فيه أرفع.

و إذا عدنا إلى التوابع ونظرنا في البنى النعتية وجدنا أنها لا تمثل ميدانا للشغور في حل النحو العربي. يقول ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي: " وليس عندهم خلاف في أن النعت ليس على تقدير تكرار العامل" (II– 1003)، فلا يقال:

* مررت برجل مررت بظريف

في مثل:

مررت برجل ظريف.

أما إذا التفتنا إلى علاقة الأول بالثاني في الصفة والموصوف ألفيناها علاقة مغايرة لعلاقة البدل بالمبدل منه والتوكيد بالمؤكد والمعطوف بالمعطوف عليه: فالبدل غير المبدل منه أو بعبارة أصح:" مدلول البدل غير مدلول متبوعه" كما يقول الاسترابادي في: شرح الكافية (I– 343)، كذلك المعطوف والمعطوف عليه غيران إذ الشيء لا يعطف على نفسه (كما لا يضاف الى نفسه في بابه)، أما التوكيد فهو المؤكد كله لذلك كان إما على لفظه أو على معناه كاملا أي بألفاظ الإحاطة والشمول من قبيل النفس و العين أو كل وأجمع وهي ألفاظ مخصوصة كما هو معلوم. أمّا الصفة و موصوفها، فهما في هذا المجال على معنى واحد، يقول أبو البركات الأنباري في الإنصاف " الصفة في المعنى هي الموصوف (II–455)، والمقصود بعض المعنى لا كله كاملا، لذلك قيل في الفرق بين علاقة الصفة بالموصوف وعلاقة التوكيد بالمؤكد أنه : " إن كان المعنى في المتبوع شمولا و إحاطة فالتابع تأكيد لا صفة" (الاسترابادي: شرح الكافية I –303).

ومما يستدل به على أن الصفة بعض الموصوف أن الجمل التي تسد فيها الصفة مسد الموصوف ضعيفة:

؟ مررت بجميل

؟ أتاني اليوم قوي

(سيبويه: I–21)

؟ رأيت طويلا

(خالد الازهري: شرح التصريح II–118)

و يقدر فيهامثل:

مررت برجل جميل

أتاني اليوم رجل قوي

(سيبويه: I-21)

رأيت شيئا طويلا

(خالد الازهري: شرح التصريح II-118)

و الناتج أحسن كما نرى إذ الأشياء تكتمل بأبعاضها، هذا من جهة كون الصفة على غير معنى الموصوف كاملا أما من جهة كونها ليست هو أي من جهة كونها غيرا له فالدليل أنهما- الصفة والموصوف- لا يتضايقان إلا ما كان من قبيل" أخلاق الثياب".

خلاصة ما تقدم أننا نصنف علاقة الأوائل بالثواني في التوابع من حيث المعنى على النحو التالي :

علاقة على الغيرية : البدل مع المبدل منه والمعطوف مع المعطوف عليه.

علاقة على التماثل: التوكيد مع المؤكد.

علاقة بين الغيرية و التماثل: الصفة مع الموصوف.

و يستنتج - فيما يعنينا منه مباشرة – أن العلاقة التي على الغيرية هي التي يصح معها استئناف العامل وسد الشغور به.

و قبل المرور إلى السؤال الثالث ويتعلق بطبيعة العامل المستأنف ووضعه إزاء العامل الأصلي المتقدم عليه نعرج على علاقة المضمرات بعائداتها والتي تكمن وراء جملة الأفكار التي قدمناها حول الشغور.

لقد أشرنا إلى أن هذه العلاقة هي علاقة أول بثان إلّا أنّ خاصتها أن الثاني فيها قائم مقام الأول لا على معنى من التماثل في اللفظ كما في التوكيد والمؤكد وإنما على معنى من التماثل فيما يدل عليه الثاني في علاقته بالأول كما في البدل والمبدل منه والصفة والموصوف و ليس المقام مقام تحقيق في علاقة المضمرات بعائداتها من هذه الجهة لأنه ليس موضوعنا مباشرة ولكن الذي ينبغي تقريره هو أن هذا التماثل في المعنى في هذه العلاقة حاصل بواسطة. يقول الأستراباذي : " و ضمير الغائب دال على المعنى بواسطة المرجوع إليه" (المصنف: شرح الكافيةII- 93)

و عند هذا المستوى تبرز الصورة التي عليها الأفعال المستأنفة في كل من البدل والعطف بالحرف و غيرهما مما يمكن التوسع إليه وهو سؤالنا الثالث في أصل وضع الفعل المستأنف نفسه.

و تخليصا للمسائل من بعضها ننظر فيما هو من التمثيل و لا يتكلم به ثم، بعد ذلك، فيما يتكلم به على وجه الحقيقة.

أولا و من باب التمثيل قلنا إن البنى البدلية هي على نحو:

ضربت زيدا أخاك
= ضربت زيدا ضربت أخاك

مع احترام مبدأ القيد على اللفظ، و في هذا المجال نرجح – من جهة ما يدل عليه الفعلان– أن يكون ما يستأنفه الثاني من معنى غير حاصل بواسطة الأول على عكس ما يحدث مع المضمرات كما رأينا، وإنما هو حاصل دون واسطة لأن الثاني من لفظ الأول، فلا هو يختصره ولا هو كناية عنه على عكس ما في الضمير وظاهره الذي يعود عليه. ومع ذلك، وفي المقابل، فنحن نرجح – من جهة الإجراء والمعاملة اللفظية – أن يكون الفعل الأول ضربا من المذكورات التي تحيل إليها الأفعال الثواني وكأن هذه الثواني من المضمرات و هذا ما يقيد إستقلالها على الأقل من جهة – وهي جهة النحو –، فلعلها بهذا تكون من قبيل النسخة Copy من أوائلها، فليست هي، لأنها حاصلة لعمل ثان، وليست خلافا لها، لأنها من لفظها، ومعناها هو عين معنى أوائلها.

ثانيا، وفيما يتعلق بما يتكلم به حقيقة دون تمثيل، فإن الذي يمكن تأكيده في قولنا: ضربت زيدا أخاك، هو أننا – عند التأمّل في الشغور الذي ينطوي عليه – بازاء عملية إضمار لا عملية حذف إذ الحاجة إلى العامل المستأنف تبقى ضرورية للأسباب التي رأيناها ومنها أن العمل في أخاك متوقف على الاستئناف نفسه. وقد جاء في **الردّ على النحاة** لإبن مضاء في الفرق بين الحذف والإضمار و تفسير الاستئناف قوله: " و النحويون يفرقون بين الإضمار والحذف... ويكون الإضمار فيما لا بد منه والحذف فيما قد يستغنى عنه" (المصنّف: ص 92). لهذا لزم الإضمار دون الحذف ههنا وأكد ذلك ابن عقيل في بنى الاشتغال، قال: " وذهب الجمهور إلى أن ناصب (زيدا في: زيدا ضربته،) فعل مضمر وجوبا[5]". وعلل ذلك بقوله: " لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر[6]" (المصنف: شرح الألفية II –130).

كما أكدّه ابن برهان العكبري في شرح اللمع حيث قال :" إذا قلت ضربت زيدا رأسه فالأصل : ضربت زيدا ضربت رأسه، فحذفت ضربت الثانية وانتصب رأسه بضربت الأولى، إلا أن ضربت نصبت زيدا بحق الأصل ونصبت رأسه بحق النيابة عن ضربت المحذوفة" (المصنّف : شرح اللمع I– 229). إلا أنّ السؤال هو : متى تمّ الحذف ؟ أبعد العمل أم قبله ؟ والجواب هو أنّه لمّا كان الأصل في ضربت زيدا رأسه = ضربت زيدا ضربت رأسه فإنّه لايمكن أن تكون ضربت الثانية لم تعمل، وعليه فهذا حذف من باب الاستغناء. وهذا هو رأي الكوفيين لأنّهم القائلون بعمل الثاني، إلا أنّ من يقول بعمل الأوّل لايمكن من ناحيته أن يقول بأنّ الحذف قد تّم قبل العمل. لهذا

---

[5] فلا يجوز اظهاره

[6] لاحظ الاصطلاح قوله " المفسّر و المفسّر" وهو موضوع عادة للضمائر و عوائدها، و نجد نظيره عند الزجاجي في قوله في وجوب اضمار عامل البدل " لأنه جعل الفعل الذي بعده كأنه عوض منه ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه" (ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي 11– 409)

لايمكنه إلاّ أن يسلّم بأنّ الأوّل في العمل لم يكن غير نائب عن الثاني في ذلك. أمّا الثاني فمنوبّه وهذا إضمار وليس بحذف فلابدّ من الثاني له وهو رأي البصريين.

أما فيما يتعلق بالشغور نفسه فسواء تبنّينا الحل الكوفي أو الحل البصري في سدّه فإنّ المواقع[7] باقية أضمرت الألفاظ الحالة بها أم حذفت، فأصل العامل في البدل- على سبيل المثال- على التكرار في الحلين إلاّ أنّه في الحل البصري عامل عن طريق لفظ الأول وهو في الحل الكوفي عامل عن طريق لفظ الثاني.

[7] لمفهوم الموقع أنظر : صالح الكشو (2000) **خمسة دروس في فقه اللغة العربية**، مركز النشر الجامعي، تونس.

المراجـــــع

الأزهري (خالد –) : **شرح التصريح**. مطبعة الإستقامة القاهرة. 1954
الإسترابادي(رضي الدين –) : **شرح الكافية**. دار الكتب العلمية. بيروت.1979 .
الأنباري (أبو البركات –) : **الانصاف في مسائل الخلاف**. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر
الربيع(ابن أبي–) : **شرح جمل الزجاجي**. تحقيق عماد بن عبد الثبيتي. دار الغرب الاسلامي. بيروت.1986
سيبويه (عمرو بن قنبر –) : **الكتاب**. تحقيق عبد السلام محمد هارون. دار القلم. 1966 .
قروس (موريس–) : **في النحو التحويلي**. بيت الحكمة. 1989. ترجمة صالح الكشو.
عصفور (ابن–) : **شرح جمل الزجاجي**. تحقيق صاحب أبو جناح. احياء التراث الاسلامي. العراق.1980
عقيل (ابن –) : **شرح الألفية**. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر. بيروت.1979.
العكبري (ابن برهان –) : **شرح اللمع**. تحقيق فائز فارس. الكويت. 1984.
مضاء (ابن–) : **الرد على النحاة**. تحقيق محي الدين عبد الحميد. دار الفكر.

Chomsky, N. -(1981a): **Lectures on government and binding**. Foris Publications. Holland.
(1981b): **Some concepts and consequences of the theory of government and binding**. The MIT Press. Cambridge. Mass
Postal, P. (1966): **On so called "pronouns"** in : New-Horizons in linguistics. Ed. by J. Lyons. Penguin books.
Sommerstein, A. (1972): **On so –called definite article in English**. in : The semantics of determiners. University of Park Press. Baltimore. Maryland.